



الحمد لله

الى رئيس مجلس  
الوزراء  
اللهم احرر دين وحوى



الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عدد 76

تاریخ القرار: 3 جولیہ 2014

## قرار

بتاریخ 3 جولیہ 2014، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عدد 76 عدد في مادة التدابير الوقية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الإتصالات بين:

**المدعى:** شركة "أوريديو تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة  
2 - ضفاف البحيرة 1053 تونس

### من جهة

**المدعى عليه:** شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة 2 - ضفاف البحيرة 1053 تونس

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والحكم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الإطلاع على قرار الهيئة عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم واجراءات الموافقة عليها.

وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 27 جوان 2014 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون للتدخل الفوري والإذام شركة "اتصالات تونس" بإيقاف العرض الترويجي "بيانات" وسحبه فوراً من السوق وسحب كل العمليات الإشهارية المتعلقة به.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبولة.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "أوريدو تونس" كانت قد تقدمت بتاريخ 27 جوان 2014 بعربيضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة "أوريدو تونس" سجلت بدعافتها تحت عدد 119-د وتضمنت تظلمها من العرض التجاري "بيانات" الذي أقدمت المدعى عليها على تسويقه لمدة أولى من 23 أكتوبر 2013 إلى غاية 31 جانفي 2014 ثم مددت في تسويقه عدة مرات إلى غاية 30 جوان 2014 ويتمثل العرض في تمكين المتخرطين فيه من الاتصال بمشتركي شبكات "اتصالات تونس" بتعرفة تقدر بـ 90 ملیما للدقيقة الواحدة مقابل 160 ملیما بالنسبة للمكالمات المgorاة نحو الشبكات الأخرى بالإضافة إلى مجموعة من الامتيازات الأخرى مؤكدة مخالفته العرض لقواعد المنافسة التالية ومشككة في حصول المدعى عليها على موافقة الهيئة للتمديد فيه وانتهت إلى طلب الحكم باعتبار العرض المتظلم منه مخالف للتراتيب الجاري بها العمل في مادة الاتصالات وسحبه من السوق ومن جميع اللوائح الإشهارية كعدم الترخيص في التمديد في تسويقه واتخاذ التدابير اللازمة وتسليط العقوبات المنصوص عليها بالفصل 74 من مجلة الاتصالات لردع هذه الممارسات.

وحيث واعمالاً منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنه تظلمها من الممارسات اللامشروعة التي أقدمت عليها المدعى عليها والمتمثلة في التمديد في ترويج العرض التجاري "بيانات" إلى غاية 30 جوان 2014 دون موافقة الهيئة مؤكدة إضراره بمصالحها المالية.

وحيث قدمت العارضة تأييداً لدعواها نسخة من محضر معاينة للعرض المشتكى منه محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ عاطف بن الحاج عمر تحت عدد 4316 بتاريخ 26 جوان 2014.

وحيث انتهت الشركة المدعية إلى طلب اتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون بالتدخل الفوري لإذام "اتصالات تونس" بإيقاف العرض التجاري المذكور وسحبه فوراً وسحب كل العمليات الإشهارية المتعلقة به.



## الهيئة

حيث يهدف المطلب الماثل إلى استصدار قرار وقتى يقضى بإلزام المدعى عليه بسحب العرض التجارى "بيناتا" الذى يتواصل تسويقه إلى غاية 30 جوان 2014.

وحيث تبين للهيئة أشاء البت في المطلب الراهن ان مدة ترويج العرض التجارى المتظلم منه تنتهي بحلول يوم 30 جوان 2014.

وحيث أن انتهاء مدة تسويق العرض موضوع الخلاف أشاء تعهد الهيئة بالطلب الحالى، ينفي عنصر الاستعجال الذى يقتضى استصدار قرار حمائى فورى يرمى إلى درء الأضرار التى قد تنجم عن مواصلة تسويق العرض الأمر الذى يجعل المطلب غير ذي موضوع واتجه لذلك رفضه.

## ولهذه الأسباب

وعملأ بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، فررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

